توجّهات رئيسية
في سياسات المنطقة العربية لضمان تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

E/ESCWA/CL2.GPID/2023/Policy brief.1

مقدمة

زادت جائحة كوفيد-19 من حدة التحديات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، وكشفت عن العديد من مَواطن الضعف في المجتمعات والمؤسسات والاقتصادات وأسواق العمل في المنطقة العربية. ومن المرجّح أن تكون تداعيات الجائحة واسعة النطاق وطويلة الأمد، فتُفاقم أوجه عدم المساواة القائمة، وتزيد الفقر بين الفئات والأفراد المعرضين للمخاطر، وتعكس، في العديد من البلدان، نتائج عقود من التقدم المحرز قبل الأزمة.

تقييم الأثر

تحوّل ما يقارب 8.8 مليون شخص في المنطقة العربية إلى عاطلين عن العمل خلال الجائحة، وزُجّ 16 مليون شخص إضافي في الفقر، ليزيد عدد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر إلى أكثر من 116 مليوناً، أي ما يقارب ربع السكان. وبلغ معدّل الفقر المدقع 12.4 في المائة في المنطقة، باستثناء بلدان مجلس التعاون

الخليجي، مع توقع تردي حالة 8.5 مليون شخص فقير إضافي إلى حالة فقر مدقع بحلول عام 2023 نتيجة للأزمة.

وأدت الجائحة إلى زيادة حدة المخاطر التي تحدّق بالمنطقة، ولا سيما بالعاملين في القطاع غير النظامي. وتأثر حوالي 89 في المائة من مجموع العاملين في وظائف غير نظاميّة بالوباء، وخاصة النساء والشباب.

وعمّقت الجائحة أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين، وزادت حدة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية التي تهدّد المرأة. وبيّنت دراسة عبر الإنترنت لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تناولت قطاعات متعدّدة في تسعة بلدان عربيّة، أنّ عدداً إحصائياً هاماً من النساء، فاق عدد الرجال، ذكر أنّ حالات عدم الدفع لقاء الأعمال المنزليّة ازدادت منذ بداية الجائحة. وأشارت الدراسة إلى أنّ هذا الاتجاه كان طاغياً بين النساء المتزوجات[1]. وهذا الاتجاه يهدّد التمكين الاقتصادي للمرأة إذ يمنعها من فرص العمل المدفوعة الأجر، ويديم الأعراف الاجتماعية المتعلّقة بأدوار الجنسين التي تُلحق بها الضرر. وأدت الجائحة أيضاً إلى تفاوتات هائلة في الثروة والدخل بين البلدان الأعضاء، حيث يسيطر اليوم أغنى 10 في المائة من سكان المنطقة على 81 في المائة من صافي ثروتها، مع الإشارة إلى أنّ هذه النسبة كانت تبلغ 75 في المائة قبل الأزمة[2].

وبالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية المتفاقمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، تعاني البلدان العربية من زيادة عدم الاستقرار السياسي والنزاعات والنزوح على نطاق واسع. وفي المنطقة ما يقارب 16 مليون نازح قسراً، 15 في المائة منهم لاجئون و78 في المائة نازحون داخلياً. والسبب في نزوح نحو 99 في المائة من مجموع هؤلاء هو النزاع والعنف، منهم 6.8 مليون في الجمهورية العربية السورية، و4.3 مليون في اليمن، و1.2 مليون في العراق.

كذلك تسبّبت الحرب المستمرة في أوكرانيا في اضطرابات كبيرة في التجارة العالمية؛ وفي أسعار الغذاء والسلع الأساسية والطاقة؛ وفي آفاق الانتعاش الاقتصادي بعد الجائحة. وخسرت اقتصادات المنطقة العربية بسبب هذه الحرب 11 مليار دولار في عام 2022، ومن المتوقّع أن تخسر 16.9 مليار دولار في عام 2023، وأن يقع 3.7 مليون شخص إضافي في براثن الفقر، ليرتفع مجموع الأشخاص الذين يعيشون دون خطوط الفقر الوطنية إلى أعلى مستوى قياسي على الإطلاق بحلول عام 2023 يبلغ 125.8 مليون شخص[3].

تتّسم أنظمة الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية منذ زمن بأنها غير شاملة ومجزّأة، لأن جزءاً صغيراً فقط من السكان مشمولٌ بالتأمين الاجتماعي القائم على الاشتراكات. ولا تغطي برامج الحماية الاجتماعية سوى 30 في المائة من السكان[4]. صحيح أن الفئات التي كانت سابقاً مستبْعَدة أو مهمَّشة، على

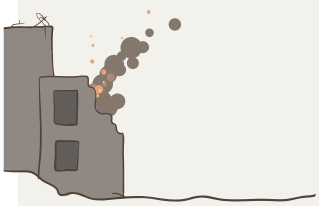

النزاع والعنف
سبب في نزوح
99%
من مجموع اللاجئين والنازحين

6.8 مليون
في الجمهورية العربية السورية

4.3 مليون
في اليمن

1.2 مليون
في العراق

غرار العاملين في القطاع غير النظامي، قد شملتها استجابات السياسات وتدابير الضمان الاجتماعي للحد من تأثير الجائحة في المنطقة، إلا أن هذه التدابير كانت على سبيل الإغاثة في حالات الطوارئ، ونُفّذت لفترة قصيرة من الزمن – ثلاثة أشهر فقط في المتوسط – ولم تكن كافية لتلبية الاحتياجات والمتطلبات التي استجدّت على أثر الجائحة. أغفلت تدابير الطوارئ الدوافع الأساسية للطابع غير النظامي وأسبابه الجذرية المنهجية.

ويشكّل بطء النمو وتزايد عدم المساواة ودوام الفقر تحديات رئيسية تعرقل مسار المنطقة العربية نحو التنمية المستدامة، إذ يؤدي ضعف آليات الحماية الاجتماعية إلى إقصاء الفئات الأكثر عرضةً للمخاطر وتهميشها بشكل متزايد، ومن ضمنها المهاجرون والأشخاص ذوو الإعاقة.

لذلك، فإنّ خطط التعافي والاستجابات والتدابير، المعتمَدة بعد الأزمة للبناء من أجل المستقبل بشكل أفضل، تتيح فرصة غير مسبوقة لمواءمة السياسات العامة مع أهداف التنمية المستدامة.

نتيجة للحرب الدائرة في أوكرانيا سيعيش

125.8 مليون

شخص تحت خطوط الفقر الوطنية
في المنطقة العربية بحلول عام 2023

الرسائل والتوصيات الرئيسية

يتطلّب البناء من أجل المستقبل بشكل أفضل بعد كوفيد-19 وضمان بلورة سياسات أكثر شمولاً، ومعالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والتركيز أكثر على أهداف التنمية المستدامة وضع سياسات اجتماعية متكاملة.

ويتيح اعتماد نَهج متكامل للسياسات الاجتماعية تقديم الخدمات الاجتماعية بشكل يضمن الكفاءة والشمول، كي تساهم، بمرور الوقت، في الحد من الفقر وعدم المساواة، وتخفف من الصدمات الاقتصادية والمالية. ويستند هذا النَّهج المتكامل في التنمية البشرية إلى مفهوم الترابط في مجالات السياسة العامة في إطار استراتيجية اجتماعية شاملة.

ويعتمد نجاح السياسات الاجتماعية المتكاملة على عدد من المبادئ التوجيهية:

اتباع نَهج دورة الحياة يضمن قيام نظام متكامل للسياسة الاجتماعية لا يهمل أحداً، ويتيح لجميع الناس تغطية شاملة بالخدمات الاجتماعية طيلة حياتهم. ويسمح أيضاً بتفصيل تدخلات السياسة الاجتماعية، وبتصميم سياسات اجتماعية هادفة تتصدى للمخاطر التي تواجه المراحل المختلفة من دورة حياة الإنسان (الطفولة والمراهقة والبلوغ). ويتوقف نجاح نَهج دورة الحياة على تصميم البرامج الاجتماعية المقدمة ومكوناتها، ومستوى الحوكمة فيها، والنضج، والمرونة، والقدرة على توسيع نطاق التغطية. وتتّسم البلدان النامية باعتماد مجموعة مختلفة من البرامج والمخططات الاجتماعية، التي أُطلق الكثير منها ونفذتها الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية دون دمجها بشكل مناسب في السياسات أو الخطط أو الميزانيات الوطنية. وعليه، فتصميم نظام الحماية الاجتماعية لا يستلزم عادة وضع تصوّر لنظام كامل للحماية الاجتماعية بدءاً من الصفر، إنما يتطلّب استراتيجية لتنظيم البرامج والمخططات القائمة لزيادة الاتساق في إطار السياسات[5]. والمغرب مثال على بلد يعطي الحيّز الأكبر في نظام الحماية الاجتماعية لدورة الحياة. بنى المغرب على الاستجابة لكوفيد-19، فبدأ بعدد من الإصلاحات تضمّنت توسيع التغطية الطبية الإلزامية لتشمل 22 مليون مستفيد إضافي، وذلك من خلال إدراج القطاع غير النظامي ذي القدرة على المساهمة، والجزء من القطاع النظامي المستَبْعَد من هذه المخططات. كما وضع المغرب نظام معلومات إدارية متكامل لبرامج الحماية الاجتماعية لضمان التنسيق والتآزر[6].

العمل الوثيق مع المؤسسات المعنيّة بسوق العمل يمكّن سياسات الحماية الاجتماعية المتكاملة من تعزيز رأس المال البشري والإنتاجية، والتخفيف من الاضطرابات في عمليّة التوظيف الناتجة من إخفاقات السوق. وينبغي دعم الحماية الاجتماعية بالتوازي مع سياسات سوق العمل والتدخلات بمختلف أنواعها (الخطط المدعومة للتوظيف في القطاع الخاص والأشغال العامة على سبيل المثال) لتنظيم سوق العمل وحماية الناس من تراجع مستويات المعيشة، وإبقائهم على صلة بفرص العمل، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتحقيق الازدهار عندما تتعافى الاقتصادات[7]. ويكتسي التعامل مع القطاع الخاص أهمية خاصة نظراً للدور الهام الذي تؤديه الشركات الخاصة في إيجاد فرص عمل.

وضع سياسات متكاملة وقائية واستباقية للحماية الاجتماعية لحماية الأسر المعرّضة للمخاطر من الوقوع في الفقر. فعلى سبيل المثال، يُعَدُّ الاستثمار في صحة الأطفال الذين يعيشون في فقر بالغ الأهمية لإنهاء الحلقة المفرغة للفقر بين الأجيال والنهوض بالنمو الاقتصادي الشامل. وقد شرعت تونس في عملية إصلاح نظام بَدَل إعالة الطفل لتأمين تغطية شاملة للأسر التي لديها أطفال. فاعتمدت نموذجاً متعدد المستويات يحقّق التغطية الشاملة من خلال توسيع البرنامج غير القائم على الاشتراكات تدريجياً، ليشمل جميع الأسر غير المشمولة بتأمين اجتماعي[8].

الربط بالسياق الوطني للبلد. ينبغي أن يراعي تصميم السياسات الاجتماعية المتكاملة في المنطقة العربية عوامل عدة مثل السياقات الجغرافية والسياسية والاقتصادية، والقدرة المؤسسية لكل دولة من الدول الأعضاء. فعندما يكون القطاع غير النظامي قوياً في بلد ما، على سبيل المثال، يجب تصميم وتنفيذ أشكال خاصة من الحماية الاجتماعية تتضمن حلولاً مبتكرة، وإشراك المؤسسات غير النظاميّة في وضع تدابير ملائمة ومستدامة.

ترسيخ السياسات الاجتماعية المتكاملة في مالية الدولة، وتطبيق تدابير الإصلاح الضريبي التدريجي، وتعزيز الاستثمار المالي الدولي. يضمن إيجاد مصادر تمويل مستدامة استدامة خطة الحماية الاجتماعية فيمكّنها من تقديم الخدمات بشكل شامل (مثل التحويلات النقدية) ومن تشغيل برامج الضمان الاجتماعي بشكل مستمر لتحسين قدرة الأسر على الاندماج في الاقتصاد. ولتتمكن البلدان العربية من تطوير مزيج مستدام من التمويل للحماية الاجتماعية، تحتاج إلى تعزيز قدرتها على جمع البيانات ورصدها وتقييمها. ومن شأن توافر البيانات الرسمية المنتظمة أن يساعد البلدان على إعادة ترتيب أولويات خطوط الإنفاق فيها من خلال تمكينها من اتخاذ تدابير فعالة، على غرار إجراء تخفيضات في مجالات معينة أو زيادات في الإيرادات الضريبية، لا سيما في مواجهة حالات العجز الكبيرة التي تحُول دون استدامة الحماية الاجتماعية[9].

يتطلّب ضمان وضع سياسات متكاملة مع البناء من أجل المستقبل بشكل أفضل تعزيز الحوكمة وتحويل المؤسسات.

في غياب المؤسسات والحكم الرشيد، لا يمكن صياغة السياسات، فكيف بتنفيذها. ولا يمكن للمؤسسات المتعسّرة أن تقود التنمية أو تحد من الفقر وعدم المساواة.

وفي المنطقة العربية، تؤثر نماذج الحوكمة الضعيفة والمؤسسات غير الفعّالة وغير الخاضعة للمساءلة سلباً على تحقيق النمو الشامل وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولهذا الوضع عواقب وخيمة على ثقة المواطنين، وبالتالي على عمل هذه المؤسسات وقدرتها على معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ على السلام في المنطقة.

لذلك، لا بد من تعزيز الحوكمة ومؤسسات الدولة على جميع المستويات، بما يشمل تحديد وظائفها وأدوارها، لإعادة بناء ثقة المواطنين وتجديد الالتزام بالنهوض بأهداف التنمية المستدامة.

وتشمل الأولويات والتوصيات في السياسات ما يلي[10]:

اعتماد نَهج الحكومة المفتوحة لتعزيز الشفافية المؤسسية والمساءلة والمشاركة وإعادة بناء ثقة المواطنين. تماشياً مع هذا النَّهج، يمكن للبلدان تشجيع اختراع حلول مبتكرة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة، لا سيما في ضوء الاتجاهات التكنولوجية الجديدة مثل وسائل التواصل الاجتماعي والمشاركة الإلكترونية، التي تدعم صنع القرار المشترك والحوار العام. فعلى سبيل المثال، تتيح العمليات التشاركية الحسنة التصميم في إعداد الموازنة فرصاً جديدة للمشاركة والتحاور بين السلطات والمجتمعات. وقد طورت هيئة تنظيم الاتصالات في الإمارات العربية المتحدة بوابة هاكاثون في عام 2018 التي تضمنت عدداً من المسابقات في مواقع محدّدة في الإمارات السبع، وأتاحت المشاركة فيها لجميع المقيمين في البلد. ويتيح الهاكاثون للأفراد والطلاب والمستثمرين والموظفين ورواد الأعمال وخبراء التكنولوجيا استخدام البيانات المفتوحة من الوكالات الحكومية لتطوير حلول مبتكرة ذات صلة برؤى البلد واستراتيجياته[11].

بناء قدرات مؤسسات الدولة على أداء الوظائف الأساسية وتمكين المشاركة الفعّالة. يجب تجهيز مؤسسات الدولة بقوة عاملة ذات تدريب جيد ورواتب جيدة، تملك الكفاءات اللازمة لإدارة هذه المؤسسات وتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويستفيد اليمن حالياً من أنشطة المساعدة الفنية وبناء القدرات المؤسسية التي توفّرها الإسكوا وشركاؤها. وتشمل هذه الأنشطة ورش عمل تدريبية لموظفي الحكومة، والحوار مع الخبراء وأصحاب المصلحة اليمنيين لوضع رؤية وطنية للتعافي والتنمية، وترجمة نتائج الرؤية إلى أفعال.

إعادة النظر في الإعدادات المؤسسية للتعليم. الاستثمار في التعليم أساسي للحد من الفقر وعدم المساواة وتعزيز الحراك الاجتماعي. تزيد الفجوة بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة التفكّك الاجتماعي وتقوّض التماسك الاجتماعي. لذلك، على الحكومات زيادة الإنفاق العام على التعليم وتدعيم المؤسسات التعليمية. وقد بذلت قطر جهوداً كبيرة لإصلاح نظامها التعليمي، في المدارس الحكومية وفي جامعة قطر. وشملت هذه الجهود الاستعانة ببرامج أكاديمية معروفة وناجحة من بلدان أخرى، والاستفادة من تطلّعات ومطالب أرباب العمل في توجيه البرنامج، وتعزيز اللامركزية عن طريق تحويل جميع مدارس وزارة التربية والتعليم إلى مدارس مستقلة[12].

بناء مؤسسات سليمة تُعنى بسوق العمل، خاصةً بالاقتصاد غير النظامي. للمؤسسات المعنيّة بسوق العمل، التي تُعنى بالأجور وتحديد العمالة وحمايتها، تأثير شديد الأهمية في إيجاد وظائف جديدة وذات نوعية جيدة، وضمان التدريب والتقدم الاجتماعي. ويجب أن يراعي تصميم هذه المؤسسات تمدّد الاقتصاد غير النظامي، وأن يأخذ في الحسبان مختلف شرائحه ويعالج التحديات التي تواجهه.

إنشاء وتعزيز الحوار الاجتماعي والأطر القانونية والمؤسسية. الحوار الاجتماعي هو المدخل إلى فهم مشترك للمشاكل وإلى بناء التعاون والشراكات مع الشركاء الاجتماعيين والمنظمات المعنيّة. أتاح مشروع الحوار

الاجتماعي والاقتصادي لليبيا (2018-2021)، الذي تديره الإسكوا وتنفذه، منتدىً جمع طائفةً واسعة من أصحاب المصلحة الليبيين لوضع رؤية طويلة الأجل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا.

يتطلّب امتصاص الصدمات وضمان المضي قُدُماً في التنمية المستدامة اتخاذ تدابير على صعيد السياسات تعزّز قدرة المؤسسات على الصمود.

أكدت جائحة كوفيد-19 والحرب المستمرة في أوكرانيا على أهمية أن تكون الدولة قادرة على الصمود، لا سيما في مواجهة ما قد يطرأ مستقبلاً من أزمات مترابطة واضطرابات واسعة النطاق.

والقدرة على الصمود ضرورية، ليس فقط للتخفيف من آثار الصدمات والتحديات الخارجية على البلدان والمجتمعات، بل أيضاً لحماية أفراد المجتمع الأكثر فقراً وعرضةً للمخاطر. تساهم العوامل التالية في تحسين قدرة المؤسسات على الصمود على المدى الطويل[13]:

زيادة الوعي الذاتي المؤسسي من خلال تطوير أنظمة لجمع المعلومات لتقييم نقاط القوة في المؤسسات، والتزاماتها، والتهديدات والمخاطر المحدّقة بها، ونقاط الضعف والثغرات الأكثر خطورة. ويساعد هذا التقييم المؤسسات على التعامل مع نقاط ضعفها، وزيادة عملها إلى أقصى حد، والاستجابة بسرعة أكبر وبشكل أنسب للتغيير. أُنشِئت أنظمة الإنذار المبكر في مصر كجزء من مشروع لبناء قدرة المجتمعات الزراعية الجنوبية على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ ومخاطر التقلبات على الأمن الغذائي. وقد أدى ذلك إلى سد الفجوة بين المؤسسات المسؤولة عن توفير المعلومات المتعلقة بالمناخ والمحاصيل، والمزارعين الذين يحتاجون إلى هذه المعلومات للتعامل مع تغيُّر المناخ[14].

تنويع عمليات المؤسسات ووظائفها. يمكن أن تساهم في هذا التنويع قدرات من مصادر مختلفة، داخلياً وخارجياً، سواء في ما يتعلق بالبنية التحتية، أو بالأشخاص والمهارات. ويمكّن ذلك المؤسسات من تحمُّل الضغوط بشكل أفضل أو حتى مواصلة العمل أثناء الأزمات أو فترات عدم الاستقرار. واتخذت المملكة العربية السعودية تدابير لوضع برامج للتعلُّم عن بُعد وضمان وصول جميع الطلاب إلى منصة مدرستي. وقد تمكّن 98 في المائة من الطلاب من الوصول إليها في الفترة 2020-2021[15].

ضمان تكامل ومواءمة جميع العناصر المؤسسية
ضمن المؤسسة الواحدة ومع الجهات الأخرى ذات الصلة. ويتيح ذلك اتساق السياسات والمؤسسات، وتنسيق الإجراءات، وشفافية الاتصالات، وتوسيع نطاق الشراكات.

وخلال الجائحة، برزت في عدة بلدان عربية أمثلة تؤكّد على قدرة الجهات غير الحكومية على أن تكون شريكاً هادفاً في توجيه الاستجابة وتشكيلها. ففي تونس، أنشأت المجالس البلدية لجاناً محلية للأزمات في جميع أنحاء البلاد، كما ساهم مسؤولون منتخبون وأحزاب سياسية ومجموعات من المجتمع المدني بمساعدة الجهات المحلية في وقف انتشار جائحة كوفيد-19[16]. وقد أدى ذلك إلى تحسين استجابات الحكومة المحلية لكوفيد-19 من خلال جعل هذه الاستجابات أكثر استهدافاً وفعالية ولامركزية.

إنشاء مؤسسات ذاتية التنظيم تمنع الصدمات من إحداث آثار مضاعفة. وينطوي ذلك على وضع آليات للرصد والتقييم وأُطر لإدارة عمليّات الحد من أخطار الكوارث لضمان فعاليّة الجهود وتسجيل النجاحات والإخفاقات بدقة من أجل استخلاص الدروس.

تحسين القدرة المؤسسية على التكيُّف مع الظروف السريعة التغيُّر، وتعزيز القدرة على إعادة تشكيل العمل واتخاذ إجراءات جديدة وتدابير مبتكرة مع استخدام الموارد بفعالية. يؤدي ذلك إلى رفع كفاءة الموارد ويساعد في تصميم حلول تكيُّفية ومستجيبة للصدمات. وقد استجابت الحكومة الأردنية للجائحة بتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية من خلال تحسين تنسيق الموارد الوطنية من الميزانية الوطنية والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والدعم الخيري (همّة وطن وحساب الخير وحساب الصحة)، وإنشاء اللجنة المعنية بالاستجابة الوطنية للحماية الاجتماعية التي نسَّقت عن كثب تقديم المساعدات الاجتماعية ورصدت الميزانيات[17].

الحواشي

1. UNDP, 2022. COVID-19 and gender in the Arab States؛ يصعب تحديد كيفية تأثير الزواج على مقدار العمل المنزلي غير مدفوع الأجر الذي تؤديه النساء لأن المسح لا يذكر النسبة المئوية للمستجيبات غير المتزوجات.
2. الإسكوا، 2022. عدم المساواة في المنطقة العربية: قنبلة موقوتة.
3. الإسكوا، 2022. آثار الحرب في أوكرانيا على المنطقة العربية.
4. الإسكوا، 2021. تقرير التنمية الاجتماعية الرابع. جائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية: فرصة لإصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية.
5. DG DEVCO, 2015. Supporting Social Protection Systems.
6. الإسكوا، 2021. تقرير التنمية الاجتماعية الرابع.
7. ILO, 2021. Linking income support measures to active labour market policies.
8. ILO, 2022. World Social Protection Report 2020–22.
9. الإسكوا، 2021. تقرير التنمية الاجتماعية الرابع.
10. للاطلاع على تفاصيل النقاش حول بناء الحوكمة في المنطقة العربية، يمكن مراجعة: الإسكوا، 2022، التقرير الرابع حول الحوكمة في الدول العربية: المساواة والإدماج والتمكين: أدوات فعّالة لمنع نشوب النزاعات.
11. OECD, 2020. Open government in Arab States: An overview of good practices.
12. Carnegie Middle East Center, 2022. Innovation and New Directions: Searching for Novel Paths in Arab Education Reform.
13. الإسكوا، 2019. بناء مؤسسات منيعة في المنطقة العربية: الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في زمن التحديات.
14. ODI 2022. Anticipatory Action in the MENA region.
15. UNESCO, 2022. National distance learning programmes in response to the COVID-19 education disruption: case study of the Kingdom of Saudi Arabia.
16. The RAND Blog, 2022. Tunisia: Challenges and Successes in COVID-19 Pandemic Response.
17. اليونيسف، 2020. الاستجابة الوطنية للحماية الاجتماعية في الأردن خلال جائحة كوفيد-19.

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

www.unescwa.org

23-00036